برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 10-2014/2/11

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 4 من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير البندين التاليين من جدول الأعمال:

- استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل (WFP/EB.1/2014/4-A/1)
- أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج** (WFP/EB.1/2014/4-B/1)

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2014/4(A,B)/2
11 February 2014
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org).

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة – نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1849

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

7 فبراير/شباط 2014

عزيزتي السيدة كازين،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقريري **البرنامج** التاليين المقدمين للنظر فيهما:

- استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل (WFP/EB.1/2014/4-A/1)
- أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج** (WFP/EB.1/2014/4-B/1)

يرجى التكرم بعرض تقرير اللجنة على المجلس التنفيذي في أثناء دورته القادمة في شكل وثيقة كاملة ومنفصلة. كما يرجى تزويد اللجنة الاستشارية بنسخة ورقية من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
كارلوس غ. رويز ماسيو (Carlos G. Ruiz Massieu)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة إرثارين كازين (Ertharin Cousin)
المديرة التنفيذية
برنامج الأغذية العالمي
Via C.G. Viola 68
Parco dei Medici
00148 Rome, Italy

برنامج الأغذية العالمي

مسائل الموارد والمالية والميزانية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري **البرنامج** عن استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل (WFP/EB.1/2014/4-A/1) وأسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج** (WFP/EB.1/2014/4-B/1)، المقدمين إلى المجلس التنفيذي **للبرنامج** للنظر فيهما.

2- وفي أثناء النظر في التقريرين، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع مساعد المدير التنفيذي لإدارة تسيير الموارد والمساءلة ورئيس الشؤون المالية، ومدير شعبة الميزانية والبرمجة، والقائم بأعمال مدير شعبة المالية والخزانة، الذين قدموا معلومات إضافية وتوضيحات اختتمت بردود كتابية وردت في 3 فبراير/شباط 2014.

3- وبالإضافة إلى ذلك، قُدم إلى اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها بشأن تقريري **البرنامج** عن استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل وأسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة (CL 149/3).

ثانيا- استعراض الإطار المالي: مرفق تمويل رأس المال العامل

4- حسبما أشير في تقرير المدير التنفيذي، يعتزم **البرنامج** الاضطلاع باستعراض لمرفق تمويل رأس المال العامل الخاص به وتقييم سبل توسيع نطاق آليته للتمويل بالسلف من أجل زيادة استقرار تمويل العمليات القطرية، مع مراعاة آليات إدارة المخاطر ذات الصلة. وسوف تواصل أمانة **البرنامج** استعراضها للإطار المالي خلال عام 2014، بما يتفق مع الوفاء بالغرض والخطة الاستراتيجية (2014-2017). وسوف يشمل استعراض الإطار المالي مشاورات مع أعضاء المجلس والجهات المانحة، وتقديم وثائق إضافية إلى المجلس.

5- وتقدم الفقرات 10-18 من التقرير الأساس المنطقي لاستعراض الإطار المالي **للبرنامج** وأهدافه المتمثلة في: (1) تحقيق استقرار التمويل للمكاتب القطرية عن طريق تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل حتى يمكن تخطيط العمليات بمزيد من التيقن؛ (2) تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد عن طريق الحد من تفتت التمويل وتوحيد التخطيط القائم على الموارد وتحسين استخدام المساهمات المتعددة الأطراف/المتعددة السنوات من أجل توسيع قدرات التمويل بالسلف؛ (3) تعزيز الشفافية في تقدير التكاليف عن طريق زيادة وضوح العوامل المحرِّكة للتكاليف وتحسين إدارة التكاليف وزيادة استقلال المكاتب القطرية في استخدام الموارد (انظر WFP/EB.1/2014/4-A/1، الفقرة 14). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه مع تقدم استعراض الإطار المالي **للبرنامج**، ستقدم أمانة **البرنامج** معلومات حديثة إلى المجلس وستقدم وثائق تقترح تغييرات على الإطار المالي، وأن أي تغييرات مطلوبة في اللائحة المالية والنظام المالي **للبرنامج** ستعرض على المجلس للموافقة عليها (المرجع نفسه، الفقرة 18).

6- وتقدم الفقرات 19-30 من التقرير معلومات أساسية عن آليات التمويل بالسلف في **البرنامج**. ويوفر مرفق تمويل رأس المال العامل حاليا ما يصل إلى 607 ملايين دولار أمريكي من التمويل بالسلف، ويرتكز على احتياطي تشغيلي قدره 101.2 مليون دولار. ويتألف مرفق تمويل رأس المال العامل من مرفق الشراء الآجل، ومجموعه 350 مليون دولار،

وتمويل السلف التقليدية والخدمات المؤسسية، ومجموعه 257 مليون دولار. ويدار مرفق الشراء الآجل من خلال حساب خاص يُخصص له التمويل من مرفق تمويل رأس المال العامل ومساهمات مباشرة من الجهات المانحة لتمكين شراء الأغذية قبل صدور الطلبات من المشروعات (المرجع نفسه، الفقرة 24). أما مكون التمويل بالسلف التقليدية من مرفق تمويل رأس المال العامل، فإنه يُمكّن المشروعات من الحصول على تمويل لضمان الاستمرارية انتظارا لتأكيد المساهمات المتوقعة، وبمجرد تأكيد المساهمة المتوقعة، يتم استرداد السلفة من المشروع (المرجع نفسه، الفقرة 23). وبالإضافة إلى ذلك، هناك حساب استجابة فورية قدره 70 مليون دولار، وهو آلية تمويل متعددة الأطراف دوارة تُمكّن **البرنامج** من توفير التمويل للمشروعات لتلبية الاحتياجات في حالات الطوارئ وأنشطة الاستعداد لحالات الطوارئ.

7- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الشكل 2 من تقرير المدير التنفيذي أن إجمالي الموارد المتاحة في إطار مرفق تمويل رأس المال العامل قد زاد بشكل كبير مما مجموعه 180 مليون دولار في عام 2005 إلى ما مجموعه 557 مليون دولار في عام 2010، وأنه تمت الموافقة على مبلغ 607 ملايين دولار في بداية عام 2013. وزاد مستوى مرفق الشراء الآجل مما مجموعه 60 مليون دولار في عام 2005 إلى 150 مليون دولار في عام 2010، وزاد بعد ذلك إلى 300 مليون دولار في عام 2012، ثم إلى المجموع الحالي البالغ 350 مليون دولار في عام 2013. وزاد مستوى مرفق التمويل بالسلف التقليدية من 120 مليون دولار في عام 2005 إلى 407 ملايين دولار في عام 2010، وخفض بعد ذلك إلى مستواه الحالي البالغ 257 مليون دولار في عام 2012. وفي هذا الصدد، لاحظت لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة أن معدل الاستخدام الحالي لمرفق تمويل رأس المال العامل بلغ 90 في المائة في يناير/كانون الثاني 2014، وأن التمويل بالسلف للمشروعات من مرفق التمويل بالسلف التقليدية مقيد بالسقف الحالي البالغ 257 مليون دولار (انظر CL 149/3، الفقرة 18).

8- ووفقا للمعلومات الواردة في الجدول 1 من تقرير المدير التنفيذي، كان متوسط النفقات الفعلية والمتوقعة في الفترة 2010-2014 قدره 4 مليارات دولار في السنة، ومن المتوقع أن تصل النفقات إلى 4.2 مليار دولار في عام 2014. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا الجدول يشير إلى انخفاض كبير في توافر رأس المال العامل، بدون مرفق الشراء الآجل، كنسبة مئوية من برنامج العمل الممول في الفترة 2010-2014، من أعلى قيمة ونسبتها 11.3 في المائة في عام 2011 إلى المستوى الحالي البالغة نسبته 6.1 في المائة. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في حالة وضع مجمل مرفق تمويل رأس المال العامل في الاعتبار، فإن مستوى توافر رأس المال العامل كنسبة مئوية من النفقات سيظل ثابتا نسبيا على مدار نفس الفترة 2010-2014 (انظر الجدول 1 أدناه).**

الجدول 1: سقف مرفق تمويل رأس المال العامل كنسبة مئوية من برنامج العمل المموَّل					
	برنامج العمل المموَّل (ملايين الدولارات الأمريكية)	التمويل المتاح (سقف مرفق تمويل رأس المال العامل مخصوما منه مخصصات مرفق الشراء الآجل (ملايين الدولارات الأمريكية)	رأس المال العامل المتاح (بدون مرفق الشراء الآجل) كنسبة مئوية من برنامج العمل المموَّل	التمويل المتاح (شاملا مخصصات مرفق الشراء الآجل (ملايين الدولارات الأمريكية)	رأس المال العامل (شاملا مرفق الشراء الآجل) المتاح كنسبة مئوية من برنامج العمل المموَّل
2010	4 129	407	%9.9	557	%13.5
2011	3 597	407	%11.3	557	%15.5
2012	4 044	407	%10.1	557	%13.8
2013	4 000	257	%6.4	607	%15.2
2014	4 200	257	%6.1	607	%14.5

9- وقُدمت إلى اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، معلومات عن الحالة الشهرية للنفقات واستلام المساهمات الطوعية في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2012 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 (انظر الجدول 2 أدناه). **وتلاحظ اللجنة أنه في معظم الشهور في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2012 إلى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كان الدخل من المساهمات الطوعية أعلى باستمرار من النفقات، وأن المساهمات الطوعية تجاوزت النفقات بما مجموعه 417 مليون دولار في فترة الثلاثة وعشرين شهرا.**

الجدول 2: المساهمات الطوعية والنفقات في البرنامج، 2012-2013

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	الشهر	المساهمات	النفقات	الفائض/(العجز)	الرصيد المتراكم
الرصيد الافتتاحي[1]					1 656
2012	1	303	264	39	1 695
	2	338	318	20	1 715
	3	665	385	280	1 995
	4	269	299	30-	1 965
	5	283	375	92-	1 873
	6	286	400	114-	1 759
	7	337	315	22	1 781
	8	296	272	24	1 805
	9	365	387	22-	1 783
	10	316	283	33	1 816
	11	230	309	79-	1 737
	12	445	454	9-	1 728
2013	1	269	219	50	1 778
	2	308	357	49-	1 729
	3	766	365	401	2 130
	4	330	327	3	2 133
	5	235	372	137-	1 996
	6	181	368	187-	1 809
	7	381	284	97	1 906
	8	360	361	1-	1 905
	9	547	402	145	2 050
	10	357	274	83	2 133
	11	270	330	60-	2 073
المتوسط		354	336		
المجموع		**8 137**	**7 720**	**417**	

[1] النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل، WFP/EB.A/2013/6-A/1، الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012، المذكرة 7-1.

10- **واستنادا إلى البيانات المقدمة، ترى اللجنة الاستشارية أنه لم يتم تبرير الحاجة إلى زيادة مستوى مرفق تمويل رأس المال العامل بشكل كاف، وتشجع أمانة البرنامج على دعم وتعزيز تحليلها في استعراضها لإطار التمويل.**

11- وتنظر الفقرات 31-67 من التقرير في المستوى الحالي لمرفق تمويل رأس المال العامل وتطرح ثلاثة خيارات، يمكن تنفيذها منفردة أو مجتمعة، وتهدف إلى زيادة توافر رأس المال العامل، مع أخذ المخاطر التي تنطوي عليها بعين الاعتبار.

⇦ *الاقتراح 1: زيادة حجم الاحتياطي التشغيلي*

12- يُحتفظ بالاحتياطي التشغيلي كحساب داخل الحساب العام على مستوى موافق عليه قدره 101.2 مليون دولار. ووفقا لتقرير المدير التنفيذي، تشتمل الخيارات المتاحة لتوسيع حجم الاحتياطي التشغيلي على (1) توجيه نداءات إلى المانحين

لتقديم مساهمات مباشرة إلى الاحتياطي التشغيلي، و(2) إيجاد مانح أو كيان لديه الاستعداد لضمان أنواع معيَّنة من التمويل بالسلف، وبالتالي الحد من اللجوء إلى الاحتياطي التشغيلي والسماح بزيادة الإقراض من خلال مرفق تمويل رأس المال العامل.

⇦ *الاقتراح 2: تعديل نسب الاستدانة بما يعبِّر عن مختلف مستويات المخاطر*

13- تم بحث أدوات التمويل بالسلف في تقرير المدير التنفيذي لتوضيح مخاطرها وتقييم إجراءات تخفيف هذه المخاطر واقتراح نسب استدانة على أساس الخبرة المكتسبة والمستوى العام لتحمل المخاطر في **البرنامج** (الفقرات 40-57). وفيما يتعلق بحساب الاستجابة الفورية، المحتفظ به بشكل مستقل عن مرفق تمويل رأس المال العامل والذي يُمكّن **البرنامج** من التصرف فورا في حالات الطوارئ، فإن المدير التنفيذي لا يقترح إعادة النظر في النسبة الحالية للاستدانة والبالغة واحد إلى واحد، نظرا للمستوى العالي نسبيا للمخاطر المرتبطة بعمليات الطوارئ الممولة من الحساب.

14- وفيما يتعلق بمكون التمويل بالسلف التقليدية للمشروعات والخدمات المؤسسية، فإن القروض تقدم إلى المشروعات بضمان للمساهمات المتوقعة التي تكون احتمالات تحققها كبيرة أو متوسطة، أو مخططات استرداد التكاليف. ووفقا للتقرير، يُخفف **البرنامج** المخاطر ذات الصلة من خلال عملية رقابة للموافقة على السلف، بما في ذلك استعراض الغرض من القرض، وعوامل المخاطر **للبرنامج**، ومدى ملائمة المساهمات المتوقعة كضمان، والأثر على المستفيدين والتحسينات في مواعيد التسليم. ويقوم **البرنامج** بتقييم مخاطر التمويل بالسلف لأي مشروع بوصفها منخفضة أو متوسطة على أساس إجراءات تخفيف المخاطر المعمول بها وسجل السداد، ويرى أن هذه الضوابط قد تسوّغ رفع معامل الاستدانة إلى مستويات تتجاوز الحالي البالغ 6 إلى معامل قدره 10 (المرجع نفسه، الفقرة 53).

15- وفي إطار مرفق الشراء الآجل، يعتمد نهج **البرنامج** على وضع خطة للطلب الإجمالي لإدارة المخاطر. ووفقا للتقرير، تعتبر المخاطر المتعلقة بمرفق الشراء الآجل متوسطة، استنادا إلى التوقعات العالمية أو الإقليمية للمساهمات والسجل الناجح السابق لمشتريات مرفق الشراء الآجل ومبيعاته إلى المشروعات، كما ان زيادة معامل الاستدانة من معامل 6 إلى معامل 8 بفضل عمليات التخفيف من المخاطر التي تم تحديدها أمر يمكن تحمله ومن شأنه أن يضمن مواصلة تعميم الشراء الآجل في سلسلة الإمداد في **البرنامج**.

⇦ *الاقتراح 3: التمويل بالسلف المجمَّعة*

16- يشار في التقرير إلى أن التمويل بالسلف المجمَّعة يسمح بتقديم القروض على أساس المساهمات الإجمالية السنوية المتوقعة للمكاتب القطرية كضمان بدلا من المساهمات المتوقعة لمشروعات محددة. وتُمنح المكاتب القطرية تمويلا بالسلف لتغطية جزء من المساهمات المتوقعة للعمليات. وتُسلّم أمانة **البرنامج** بأن السلف المستندة إلى المساهمات الإجمالية المتوقعة ستنطوي على مستويات أعلى من المخاطر مقارنة بأدوات التمويل بالسلف المعمول بها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التمويل بالسلف المجمَّعة سيقتصر على المكاتب القطرية التي لديها سجل سابق في المساهمات والتي من المرجح، على أساس تحليل اتجاهات التمويل الخاصة ببلدان محددة على نطاق المنظمة، أن تحقق مستوياتها السنوية المتوقعة من المساهمات (المرجع نفسه، الفقرة 60).

17- غير أن اللجنة الاستشارية أُبلغت بأنه قد يتعين استبعاد المساهمات الطوعية المخصصة لمشروعات محددة من مجموع المساهمات المتوقعة للعمليات عند تحديد المبالغ المقدمة كسلف إلى المكاتب القطرية في إطار اقتراح التمويل بالسلف المجمَّعة. **وتطلب اللجنة أن تعد أمانة البرنامج اقتراحا كاملا للتمويل بالسلف المجمَّعة في سياق الاستعراض، مع**

أخذ المزايا والعيوب والمخاطر المرتبطة به بعين الاعتبار. وتشجع اللجنة البرنامج على النظر في تطبيق صيغة شفافة لتحديد الحد الأقصى للسلف المجمَّعة على أساس المساهمات الإجمالية السنوية المتوقعة للمكاتب القطرية.

18- ووفقا لتقرير المدير التنفيذي، قارنت أمانة **البرنامج** سلامة آلياتها للتمويل بالسلف باستخدام معايير كفاية رأس المال الواردة في اتفاقات بازل بشأن رؤوس الأموال في إطار بنك التسويات الدولية. والسقف الحالي لمرفق تمويل رأس المال العامل البالغ 607 ملايين دولار يعني أن نسبة الاستدانة تبلغ 1:6، وهو ما يعادل نسبة رأس مال قدرها 16.7 في المائة. ومن شأن زيادة نسبة الاستدانة إلى 1:10 أن يخفض نسبة رأس المال إلى 10 في المائة، وهي نسبة لا تزال متحفظة مقارنة بمتطلبات نسبة رأس المال في المصارف، والتي تتراوح ما بين 5 في المائة و8 في المائة. **واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بأن اتفاقات بازل للرقابة المصرفية، وهي مجموعة من التوصيات المتعلقة باللوائح في القطاع المصرفي، تعتبر معايير مرجعية مناسبة في حالة البرنامج.**

19- وفي حين يشار في تقرير المدير التنفيذي إلى أنه يمكن للاقتراحات الثلاثة، منفردة أو مجتمعة، أن تحسِّن كثيرا من الفعالية التشغيلية **للبرنامج** وتعود بالخير على من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة (المرجع نفسه، الفقرة 63)، فإن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة، أُبلغت في تقريرها عن استعراض الإطار المالي بأن كل اقتراح من الاقتراحات الثلاثة لتوسيع مرفق تمويل رأس المال العامل يستبعد الخيارين الآخرين (انظر CL 149/3، الفقرة 15). **وتحذر اللجنة الاستشارية من جمع الآليات المقترحة بدون النظر على النحو الواجب في المخاطر المحتملة ذات الصلة.**

20- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة أُبلغت بأنه من المقرر إجراء المزيد من المشاورات قبل الدورة السنوية المقرر عقدها في يونيو/حزيران 2014 وتوفير تحليل أكثر تفصيلا للاقتراحات الثلاثة، بدعم من استعراض خارجي تجريه شركة استشارية. **وتلاحظ اللجنة أن الاستعراض المنفصل الذي ستجريه الشركة الاستشارية الخارجية قد يؤدي إلى المزيد من التعديل في الاقتراحات، أو إضافة نُهج بديلة، على المجلس أن ينظر فيها في ختام الاستعراض.**

21- **وتقر اللجنة الاستشارية بالهدف المعلن للبرنامج في استعراض إطاره المالي والمتمثل في زيادة استقرار تمويل العمليات القطرية، مع مراعاة آليات إدارة المخاطر المرتبطة بها. وإذ تضع اللجنة في الاعتبار آراءها الواردة في هذا التقرير، فإنها تتوقع أن يُضطلع بتحليل الإطار المالي المقترح بطريقة شاملة، وأن تكون الزيادة المقترحة، إن وجدت، في المستوى العام للمرفق مبررة وموثقة على أكمل وجه.**

ثالثا- أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج

22- يقترح تقرير المدير التنفيذي إجراء استعراض على مرحلتين لنهج حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة وتطبيقه في **البرنامج**. وتتمثل المرحلة الأولى في تقديم التقرير عن أسلوب حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة، حيث ستلتمس توجيهات المجلس لتأطير المناقشات غير الرسمية، وتتمثل المرحلة الثانية في تقديم مقترحات لينظر فيها المجلس في دورته السنوية في عام 2014. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزرعة، في تقريرها ذي الصلة، حذرت من الإطار الزمني الطموح للاستعراض، مع اعترافها بأن نطاق التحليل يتوقف على ما سيطرحه المجلس التنفيذي من تعقيبات (انظر CL 149/3، الفقرة 12).

23- وتوجز الفقرات 6-15 من التقرير السياسات والممارسات الراهنة والقضايا المحددة المتعلقة بتكاليف الدعم غير المباشرة في **البرنامج**. ووفقا للتقرير، يبدو أن معدل تكاليف الدعم غير المباشرة الحالي البالغ 7 في المائة غير كافٍ لتغطية كل التكاليف المتصلة بالدعم والإدارة (WFP/EB.1/2014/4-B/1، الفقرة 12). ويذكّر التقرير بأن استعراضا لمعدل تكاليف الدعم غير المباشرة عُرض على المجلس في دورته العادية الثالثة لعام 2002 كان قد تناول الفجوة بين نفقات دعم البرامج والإدارة وإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة، وقارن بين النهج المتبع في **البرنامج** والنُهج المتبعة في منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ووافق المجلس على إنشاء حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتسجيل الفجوات بين نفقات دعم البرامج والإدارة وإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة، وتخفيض المعدل الموحَّد لتكاليف الدعم غير المباشرة إلى 7 في المائة، الذي بدأ سريانه منذ عام 2003. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بوجود تفاوت في معدل تكاليف الدعم المباشرة لدى **البرنامج**، يتراوح بين صفر و20 في المائة، مع مرونة أكبر في إطار الصناديق الاستئمانية. وتوجد استثناءات بالنسبة للصناديق الاستئمانية القطرية المخصوصة (4 في المائة) وللشراكات مع القطاع الخاص (12 في المائة، في المتوسط). أما الصناديق الاستئمانية التي تدار من جانب المكاتب الإقليمية أو المقر الرئيسي فتُطبِّق عموما معدلا لتكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة 7 في المائة على أنشطة من قبيل تنمية القدرات الداخلية (المرجع نفسه، الفقرة 13). وأشير في التقرير بأنه لا تطبق أي تكاليف دعم غير مباشرة على بعض المساهمات، مثل المساهمات النقدية الحكومية النظيرة (المرجع نفسه، الفقرة 14).

24- وتتناول الفقرات 16-27 من التقرير العوامل المحرِّكة الرئيسية لاستعراض تكاليف الدعم غير المباشرة:

1) الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والمواءمة للفترة 2012-2016، الذي يطلب من مجالس الصناديق اعتماد إطار لاسترداد التكاليف في عام 2014؛

2) تعبئة الموارد، وفحص النُهج المتبعة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى للوقوف على ما إذا كان معدل تكاليف الدعم غير المباشرة يستخدم لتشجيع المساهمات غير المخصصة أو المتعددة السنوات أو المساهمات من جهات مانحة معيَّنة؛

3) تحقيق أعلى مردود من الأموال؛

4) التكيُّف مع تغير أعمال **البرنامج** وإطاره المالي، من المعونة الغذائية نحو المساعدة الغذائية.

25- ويقدم تقرير المدير التنفيذي معلومات عن الممارسات المتعلقة باسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. حيث تُطبِّق منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة معدلات مختلفة لتكاليف الدعم غير المباشرة (بنسبة 10 في المائة على مشروعات الطوارئ و13 في المائة على الأنشطة الإنمائية) كما تُطبِّقان أيضا آلية "محسنة لاسترداد التكاليف" على تكاليف الموظفين لاسترداد بعض التكاليف المتعلقة بدعم البرامج والإدارة. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراض تعاريف التكاليف وتصنيف الأنشطة، وباعتماد معدل موحَّد لاسترداد التكاليف بنسبة 8 في المائة (المرجع نفسه، الفقرة 19). وتشير اللجنة إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تفرض رسما قدره 13 في المائة لاسترداد دعم البرامج المقدم للأنشطة الممولة من خارج الميزانية.

26- وتذكّر اللجنة الاستشارية بإشارتها في تقريرها السابق عن خطة الإدارة **للبرنامج**، إلى أنه، وبينما حدد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقرره 9/2013 المعدل المنسَّق لاسترداد التكاليف بنسبة 8 في المائة لمصادر التمويل غير الأساسية، فقد أبقى المجلس

على معدل بنسبة 7 في المائة لمصادر التمويل الأساسية. وعلاوة على ذلك، سيسترد **البرنامج** بصورة منفصلة تلك التكاليف التي يمكن أن ترتبط مباشرة بتقديم الدعم لإحدى العمليات، بمعدل يبلغ في المتوسط 11.9 في المائة في عام 2014 (انظر WFP/EB.2/2013/5(A,B)/2، الفقرة 14).

27- وتذكّر اللجنة الاستشارية بطلب الجمعية العامة، في قرارها 226/67، من جملة أمور، إلى المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها اعتماد أُطر لاسترداد التكاليف بحلول عام 2013 على أن يتم تنفيذها بشكل كامل في عام 2014، استنادا إلى المبدأ التوجيهي الذي ينص على استرداد التكاليف بالكامل بشكل تناسبي من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة لأنشطة محددة، والأخذ بنهج بسيط متسق يتسم بالشفافية يتم في إطاره توفير الحوافز، بطرق منها إرساء معدلات متمايزة لاسترداد التكاليف، مع مراعاة اختلاف حجم وطبيعة الأموال من أجل زيادة تمويل الأنشطة الأساسية وزيادة إمكانية التنبؤ والاستعانة بالمساهمات المخصصة لأنشطة محددة وتخصيصها لأنشطة أعم، بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس إدارة كل منها. **وتلاحظ اللجنة أن نهج تحديد معدلات استرداد تكاليف دعم البرامج ليس موحدا بين منظمات منظومة الأمم المتحدة، وأن متطلبات تكاليف دعم البرامج الإجمالية تتغير تبعا للولايات ولطبيعة الأنشطة التشغيلية المنفذة ونطاقها. فعلى سبيل المثال، فإن المنظمات التي تنخرط بصورة أساسية في أنشطة الدعم الإداري واللوجستي سيكون لديها احتياجات دعم تختلف كثيرا عن تلك التي لها طابع فني أكبر. وتعتبر اللجنة أن تحديد معدل استرداد تكاليف دعم البرامج في منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يستفيد من إجراء تحليل شامل للممارسات الراهنة ووضع النهج البسيط المتسق المتسم بالشفافية الذي طلبه قرار الجمعية العامة 226/67، والذي ينبغي أن يحلِّل مستويات تكاليف الدعم ومبالغها المسددة، حسب الوظيفة، في المنظمات الدولية. وفي حالة برنامج الأغذية العالمي، تتوقع اللجنة أن يكون معدل استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة الناجم عن الاستعراض متناسبا مع المتطلبات الفعلية لتسديد تكاليف دعم البرامج والإدارة التي تعزى لتنفيذ المشروعات.**

28- ووفقا لتقرير المدير التنفيذي، وفي ضوء المناقشات الجارية في الوكالات المتخصصة حاليا بشأن التمويل الأساسي والمستوى اللازم توفره وسياسات تكاليف الدعم، سيجري فحص نماذج بديلة. وستشمل المرحلة الثانية من التحليل فحص مزايا الميزانية الأساسية؛ ونفقات دعم البرامج والإدارة المتغيرة والثابتة؛ والنظر في نماذج بديلة، مثل التمويل الأساسي أو غير الأساسي لتغطية نفقات دعم البرامج والإدارة المتغيرة أو الثابتة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض التكاليف المتعلقة بدعم البرامج والإدارة في **البرنامج**، مثل الأمن والتكاليف الرأسمالية والابتكارات، تُسدَّد من مصادر أخرى، مثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، والحساب العام، والصناديق الاستئمانية (WFP/EB.1/2014/4-B/1، الفقرة 33). **وتحذر اللجنة الاستشارية من "التمويل التناقلي" للمشروعات من خلال استرداد هذه التكاليف وتطلب إلى البرنامج تحديد طريقة مناسبة لتمويل متطلبات الدعم والإدارة.**

29- ويمكِّن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة **البرنامج** من موازنة الفرق بين نفقات دعم البرامج والإدارة وإيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة للحد من مخاطر نقص الموارد إذا لم تتحقق إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة بالمعدل المتوقع (المرجع نفسه، الفقرة 39). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الدور الهام لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في تغطية حالات النقص المؤقت في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة، وتلاحظ بأن الاستعراض الذي سيجريه البرنامج سينظر في مدى ملاءمة المستوى الحالي لحساب التسوية.**